من اجل انتخابات ديمقراطية حرة في اتحاد الصناعات العراقي

كان الصناعيون ومازالوا يترقبون الإعلان عن صدور الأسس والضوابط الجديدة المقترحة من قبل اللجنة المشرفة على تنفيذ قرار مجلس الحكم المرقم ٣ لسنة ٢٠٠٤ وكذلك اللجنة المكلفة بإدارة اتحاد الصناعات العراقي. والتي يمكن ان تعتمد في انتخابات اتحاد الصناعات العراقي بعد ان تأخذ بنظر الاعتبار المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يمر بها العراق الجديد وأملنا كبير في ان يتم اقتراح أسس وآليات وديمقراطية تتلاءم وتتوافق مع طموحات الصناعيين .

ولكي تتبنى اللجنة المشرفة على الاتحاد التهيئة والإعداد لتلبية الدعوة لإجراء انتخابات حرة ديمقراطية ينبثق عنها مجلس إدارة جديد من بين أوساط الصناعيين له الشرعية والقانونية التي تؤهله لممارسة مسؤولياته بروحية وطنية ومهنية عالية بوصفه احدى لبنات مجتمع الأعمال العراقي ومؤسسات المجتمع المدني التي ظهرت الى العمل بعد زوال النظام الدكتاتوري المباد فمن الضروري ان تتخذ اللجنة المشرفة لإدارة الاتحاد قراراً تدعو فيه الى دراسة إمكانية عقد اجتماع عام للصناعيين والتهيئة لتشكيل لجان خاصة نزيهة مهمتها الإعداد للانتخابات ومن الضوابط والأسس والآليات التي ستعتمد في المستقبل لكيفية انتخاب أعضاء مجلس إدارة اتحاد الصناعات العراقي، ولطريقة انتخاب مجالس غرف الصناعة في المحافظات وكذلك التحضير والاعداد لانعقاد الهيئة العامة للاتحاد والمؤتمر العام وصلاحياتها والآلية المتبعة في كل منهما بما يتلاءم مع الظرف الراهن.

لكن للاسف الشديد لم يجر أي شيء من هذا القبيل من جانب اللجنة المكلفة بإدارة اتحاد الصناعات حتى الان برغم مضي ما يقرب من سنة ونصف على توليها المسؤولية في الاتحاد ان عملية التهيئة والإعداد للانتخابات تمثل خطوة مهمة وضرورية تقع على عاتق اللجنة المكلفة بإدارة الاتحاد ويتطلب خوضها قدرة عالية من التنظيم والإعداد المسبق لكل مرحلة من المراحل التي تتطلبها عملية الانتخابات.

ان إجراء الانتخابات الديمقراطية بالتأكيد مناسبة طيبة سيتم فيها منح الصناعيين فرصاً متكافئة للإدلاء بآرائهم والتعبير عن طموحاتهم في طريقة اختيار ممثليهم تجربة تامة تقودهم الى الاطمئنان لمن اختاروه ومن يمثلهم بصدق في المجلس، والاهم من كل ذلك هو قبول مبدأ احترام واثبات الرأي وقبول ومناقشة الرأي الآخر من اجل التوصل الى الصيغة الأفضل والأنضج والى التحلي بروح عالية من الوعي لتقبل حالتي الفوز والخسارة .

ومثل هذه الأجواء الديمقراطية التي من المفروض ان تعمل اللجنة المشرفة على تهيئتها وتوفيرها والتي سبق ان حرم منها الصناعي لعقود طويلة خلت، حتى كاد ينسى في عتمة الانتخابات والاستفتاءات المشبوهة التي كانت تجري في ظل الهيمنة والتضليل ستكون هي السائدة، وهي الغالبة في جو الانتخابات، وسيخرج الجميع وهم منتصرون وفائزون حيث ان الخاسر منهم برغم خسارته سوف يخرج بعد خوض الانتخابات وقد كسب فعلاً ممثلاً حقيقياً يعبر عن طموحاته وآماله في عمله المهني

ولابد لنا من القول في هذا المجال ان مناخ الانتخابات سيعمل، وضمن حدود اجواء الحرية والديمقراطية ،على فضح الانتهازيين الديمقراطيين الذين تعودوا التسلل الى الاتحاد تحت واجهات عديدة لاستغلاله لمصالحهم الذاتية .. والى نشر الفساد المالي والاداري باساليب ملتوية عديدة. واننا واثقون هذه المرة من تفويت الفرصة على بعض طالبي الكراسي والوجاهة الفارغة من تسلق هذه المنظمات الاقتصادية المهنية والتنموية والوطنية ومن اختراقها وتحويلها الى مكاتب شخصية لاشباع نهمهم المريض في ممارسة السلطة والتسلط وخلق مواقع ومواقف انتهازية ووصولية تسبح بحمدهم وتتلقى المكاسب على حساب بقية الاعضاء الخيرين، بل على حساب المنظمة بكاملها.

ان الصناعيين يؤمنون بأن نجاح الانتخابات واختيار الممثلين الحقيقيين المؤهلين لقيادته هو امر ضروري في سياق إرساء الشرعية القانونية والاعتبارية لمجلس إدارة جديد يضطلع بمهام قيادة الاتحاد، ويعمل على فتح صفحة جديدة أخرى لكل الخيرين، صفحة ملؤها المحبة لجميع الذين يريدون الخير بالعمل من اجل بناء اقتصاد وطني متين ومتوازن وان جميع الصناعيين مدعوون الى المساهمة الطوعية بانجاح الانتخابات واختيار ممثليهم بكل حرية، وما انتخابات الجمعية الوطنية وانتخابات اتحاد رجال الاعمال العراقيين الا النموذج الامثل لجميع منظمات المجتمع المدني من اجل بناء عراق حر ديمقراطي فدرالي تعددي.

محاضرة عن مشكلات العمل المصرفي في العراق وآفاق معالجتها

بغداد - علي الموسوي

ضمن نشاطاتها العلمية ضيفت كلية بغداد للعلوم الاقتصادية والإدارية الدكتور عبد السلام لفتة سعيد التدريسي في كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة بغداد في محاضرة عن مشكلات (الكوادر) المصرفية العراقية وآفاق معالجتها..و تركزت المحاضرة على سبل تحديد مشكلات (الكوادر) المصرفية في تعاملها مع الزبائن في الإيداع والإقراض والخدمات المصرفية الأخرى وكيفية معالجتها.. وتضمنت المحاضرة ثلاثة محاور رئيسة الأول: خصوصية العمل المصرفي عن الأعمال المصرفية الأخرى وأشار المحاضر إلى اختلاف تعامل المصارف في النقد وتعاملها بأموال الغير (المودعين)والمخاطر العديدة التي يواجهها إن كانت مالية أو غير مالية وطول الفترة الزمنية التي تعامل معها المصرف مع زبائنه مما أضفى على العاملين في المصارف خصوصية معينة تستوجب معرفة خاصة وخبرة فنية وإدارية تختلف عن الأعمال الأخرى..في حين كان المحور الثاني قد تناول المشاكل والمعوقات المتعلقة (بالكوادر) المصرفية العراقية والتي قسمها التدريسي عبد السلام إلى سبعة جوانب فلسفية ونفسية وعلمية وفنية وسلوكية وتدريبية وتحفيزية، وقد أكد إن هذه الجوانب يعانيها العاملون في المصارف العراقية..أما المحور الثالث فقد تناول آفاق معالجة تلك المشكلات من خلال وضع ستراتيجية تعتمد على مسارين متوازيين الأول على المدى القصير والثاني على المدى البعيد حيث دعا إلى خلق المناخ النفسي المناسب بحتمية عملية التغيير لدى القيادات المصرفية بحيث يمتد أيضا إلى العاملين الآخرين إضافة إلى وضع برامج وإجراءات عمل متطورة لمجمل العمليات المصرفية مع إعداد توصيف للوظائف وفق تلك البرامج..ودعا التدريسي عبد السلام في محاضرته إلى التوقف عن التعيين العشوائي للعاملين في المصارف واقتصارها على المتخصصين إضافة إلى البدء بحملة تطويرية شاملة في جميع المصارف من الناحيتين العلمية والمهنية بالاشتراك مع مراكز التدريب والجامعات والمعاهد المحلية والعربية والأجنبية

الحكومة العراقية تسعى الى تطوير نظامها الضريبي والمالي

يعمل المسؤولون حاليا على تطوير النظام الضريبي والمالي في الحكومة بهدف توفير عنصري الشفافية والمعاصرة لهذه الأنظمة. وسيساهم النظام الجديد بضمان جمع وإدارة العائدات الحكومية بدون أي تداخل مع أهداف الاقتصاد الأساسية. هذا وشملت نشاطات المسؤولين العراقيين الأخيرة وضع سياسة نظام المعلومات لإدارة الضريبة المالية وتحليل الدخل العام وتنظيم العلاقات المالية ما بين المؤسسات الحكومية.

شركة أمريكية تطلق برنامج قرض تمويلي بقيمة ١٣١ مليون دولار في العراق

اعلنت شركة ما وراء البحار للاستثمار الأمريكية عن عزمها لتمويل برنامج قرض في العراق بقيمة ١٣١ مليون دولار. هذا وستعمل المؤسسات المالية في العراق على تقديم هذا التمويل على شكل قروض للأعمال الخاصة الصغيرة والمتوسطة. وصرح مدير الشركة الأمريكية بان هذه الخطوة ستسهم بإعادة إحياء القطاع الخاص في العراق عبر زيادة رؤوس الأموال. ويذكر أن شركة ما وراء البحار للاستثمار هي وكالة فيدرالية تعمل على دعم الاستثمارات في الدول النامية، من خلال تزويد الشركات الأمريكية التي تستثمر في الأسواق الناشئة أو الجديدة بتأمين للمخاطرة السياسية، وبالقروض، وبضمانات القروض.

انهيار (روفر) كبرى شركات السيارات البريطانية

أعلن رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير اواخر الاسبوع الماضي أنه اتصل هاتفيا بالصين في محاولة لانقاذ شركة ام.جي روفر، ومعربا عن أمله في إبرام اتفاق ينقذ الشركة المنهارة.

وانهارت الشركة البريطانية بعد أن فشلت في تأمين التوصل إلى اتفاق مع شركة شنغهاي اوتوموتيف اندستري الصينية لصناعة السيارات. وطلبت شركة ام.جي روفر، آخر شركة كبرى لصناعة السيارات في بريطانيا، اواخر الاسبوع الماضي وضعها تحت الحراسة القضائية، فيما مثل إحراجا لحكومة بلير التي تسعى لإعادة انتخابها مستندة إلى إنجازاتها الاقتصادية.

ويهدد انهيار مصنع الشركة في لونغبريدج بالقرب من برمنغهام ثاني أكبر مدن بريطانيا، بفقد ستة آلاف وظيفة، و١٥ ألف وظيفة أخرى في مصانع مكونات السيارات.

وقال بلير "سنبذل أقصى ما في استطاعتنا للحفاظ على معيشة ووظائف العاملين في روفر."

والتقى بلير مع مسؤولي نقابات العمال عقب عودته من إيطاليا حيث شارك في جنازة البابا يوحنا بولس الثاني.

وبجانب وزير الخزانة البريطاني، غوردون براون، أعلن بلير أنه سيعمل مع النقابات والمديرين لاستمرار المصنع في إنتاج السيارات، نقلا عن الأسوشيتد برس. ويحتفظ حزب العمال الذي يتزعمه بلير بثلاثة مقاعد برلمانية في المنطقة التي يوجد بها مصنع روفر، الأمر الذي يهدد بفقدها لصالح الأحزاب المنافسة في الانتخابات العامة المزمعة في أيار مالم يتم التوصل إلى تسوية للأزمة.

وكانت الشركة وعمرها مائة عام، التي أنتجت سيارات ميني ولاند روفر، تأمل أن تتقدم شركة شنغهاي اوتوموتيف اندستري كورب للاستثمار فيها لتمكينها من الاستمرار في الإنتاج.

ومن جانبها، أعلنت وزيرة التجارة والصناعة البريطانية باتريشيا هيويت عن خطة قيمتها ٤٠ مليون جنيه استرليني (٧٥ مليون دولار) لدعم موردي روفر، نقلا عن رويترز.

ووصف حزب المحافظين المعارض تعامل الحكومة مع القضية بأنه "مخجل."

وبيعت الشركة التي أنشئت عام ١٩٠٥ لشركة بي.ام دبليو الألمانية في التسعينات، لكنها عادت الى الملكية البريطانية عندما باعتها بي.ام.دبليو لشركة فينيكس القابضة قبل أربع سنوات.

وعانت الشركة منذ ذلك الحين، وقال الكثيرون إنها كانت عرضة للانهيار طوال الوقت

العراق يرغب في زيادة إنتاجه من المشتقات النفطية

بغداد

ذكر مسؤولون في وزارة النفط العراقية بأن الحكومة العراقية ترغب ببناء مصفاتين جديدتين لزيادة عائدات العراق النفطية.

و ستعمل تلك المصفاتان الجديدتان عملياً على مضاعفة قابلية العراق الإنتاجية للبنزين و مشتقات نفطية اخرى بحيث تصل الى حوالي مليون برميل يوميا، بعدما كان ينتج نصف هذه الكمية بإستخدام ثلاثة مصاف متقادمة.

وقد أعاق الحظر الذي فرضته الأمم المتحدةعلى البلاد، بعد إحتلاله الكويت عام ١٩٩٠، النظام العراقي السابق من تحديث منشآته.

وفي الوقت الذي يرقد فيه العراق على ثاني أكبر إحتياطي نفطي في العالم بعد المملكة العربية السعودية، فإنه يضطر الى إستيراد ما قيمته ٢٠٠ مليون دولار شهرياً من البنزين لتلبية المتطلبات الإستهلاكية المتنامية التي يفرضها تدفق حوالي مليون سيارة جديدة منذ الإحتلال الأميركي للعراق قبل سنتين لكن المسؤولين النفطيين يهمسون بأن الفساد يلعب دوراً كذلك في ازمة البنزين التي تعم العراق.

وقال مسؤول نفطي نهاية الشهر الماضي لوكالة يونايتد برس الأنترناشينال، مفضلاً عدم ذكر إسمه : " كلما أسرعنا في حل (مشكلة الفساد)، كان ذلك افضل. نحن نرغب في إيقاف استيراد الغاز و النفط و المشتقات الأخرى. فالطلب كبير على هذه المنتجات".

ويجتمع مسؤولو تكرير و مالية مع ١٧ شركة إنشائية فنية و نفطية دولية كبرى في العاصمة الأردنية عمان لمناقشة بناء مصفاة نفطية طاقتها ٣٠٠,٠٠٠ برميل يومياً لتلبية متطلبات المستهلكين من البنزين و السماح بهامش بسيط منه لأغراض التصدير.

وقال وكيل وزير النفط احمد الشماع : " نحن في مهمة تقنية محظة، و لم تنته بعد". ومن المتوقع أن تصل كلفة مصفاة بهذه المواصفات الى مليارى دولار في الأقل، فيما يستغرق إنشاؤها ست سنوات. و قال الشماع إنه من الممكن ان يبدأ العمل بإنشائها بداية العام المقبل. و تتنافس شركات عالمية مثل شيفرون تكساكو و رويال داتش/ شيل للفوز بعقد إنشاء تلك المصفاة مقابل الحصول على ما يسمح لها بالمشاركة في الإنتاج حال إكتمال إنشاء المصفى.

لكن الطريق ما زال طويلاً، فبحسب الشماع، تتطلب المصفاة الصغرى حجماً ذا القدرة.البالغة ٠٠٠. برميل يومياً التي من المقرر بناؤها في المسيب (حوالي ٤٠ ميلاً الى الجنوب من بغداد) وقتاً يتجاوز السنتين.

وأضاف الشماع إنه من الممكن ان يستغرق البناء " السريع" لمصفاة النهرين ٢٨ شهراً أو اكثر. و تشيد هذه المصفاة في موقع مشروع مصفاة سابق غير مكتمل يرجع الى نهاية الثمانينيات من القرن الماضي.

وقد إمتنع المسؤول النفطي العراقي عن الإفصاح عن الكلفة المتوقعة لإنشاء مصفاة النهرين تلك، بالرغم من أن خطوط نقل النفط الخام و البنية التحتية التوزيعية و حاويات الخزن موجودة بالفعل في موقع الإنشاء. و تتوقع الوزارة أن تدفع تكاليف تلك المصفاة نقداً و تديرها بمساعدة ملاكات عراقية.

وذكر الشماع بأن قدرة المصفى تعد " حجماً مقبولاً، و قد إقترحنا إنشاءها قبل فترة طويلة".

وقال أحمد الشماع أن على العمال النفطيين أن يسرعوا بمشاريع المصافي لأن إنشاءها يتطلب وقتاً طويلاً. و أضاف أن وزارة النفط لا تستطيع أن تنتظر إكتمال مساومات الحكومة.

فقد تم تعليق الكثير من العمل الحكومي في العراق بينما يتفاوض القادة السياسيون بخصوص من سيتولى إدارة العائدات النفطية الكبيرة للبلاد، و من سيكون وزيراً للنفط، و ما إذا كانت (البيشمرغة)، الميليشيا الكردية، ستبقى على وضعها الحالي أو سيتم ضمها الى الجيش العراقي الجديد. ولم يتم إختيار مفاصل الحكومة الجديدة حتى الآن على الرغم من مرور شهرين تقريباً على الإنتخابات البرلمانية.

وتساءل المسؤول النفطي قائلاً : " العمل مستمر. فإذا كان بإستطاعتنا القيام به الآن، فلم الإنتظار ؟ "

وأضاف أنه من المتوقع أن يجرى توقيع العقد في الأسابيع القليلة القادمة.

ويجتمع المسؤولون العراقيون في العاصمة الأردنية، عمان، مع شركات شيفرون تكساكو، و رويال داتش/ شيل، وإحدى الشركات الصينية التي يعتقد بأنها سينوبيك، ومؤسسة بارسونز، وأود الألمانية إحدى المؤسسات العائدة لثيسنكروب آند فوستر ويلر، إضافة الى شركات أخرى.

وتعمل شركة فوستر ويلر على إدارة أحد المشاريع المتعلقة بالنفط في العراق، و حصلت شركة بارسونز على عقد شامل لترميم البنية التحتية النفطية في شمال العراق، فيما وقعت شيفرون تكساكو " إتفاقية فنية" مع وزارة النفط العراقية لتدريب العمال النفطيين خارج العراق.

وقد عملت وزارة النفط على نصب بعض المصافي الأصغر حجماً في السنتين الماضيتين لمجاراة الطلب المحلي المتنامي.

ترجمة : عمار أسعد عن وكالة يونايتد برس إنترناشينال الإخبارية

العطية: خيارات أوبك مفتوحة لزيادة الإنتاج

قال وزير النفط القطرى عبدالله بن حمد العطية إنه لا توجد أية اتصالات بين دول منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) حاليا لزيادة الإنتاج ٥٠٠ ألف برميل، سبق للمنظمة أن قررتها بمؤتمر أصفهان فى أذار الماضي اذا ما استمرت الأسعار فى الارتفاع.

وقد ترك مؤتمر أصفهان قرار زيادة الإنتاج إلى ٢٨ ألف برميل يوميا بيد رئيس أوبك وزير النفط الكويتى الشيخ أحمد الفهد الصباح، وبالتشاور مع الدول الأعضاء فى المنظمة، وفقا لوكالة أنباء الإمارات (وام).

لكن الوزير القطرى، الذى كان يتحدث فى قطر على هامش منتدى الدوحة للتنمية ، قال إن كل الخيارات مفتوحة بشأن زيادة الإنتاج ٥٠٠ ألف برميل يوميا قبل اجتماع أوبك فى ١٥ حزيران القادم بفيينا.

وأضاف العطية "إن لم ترفع أوبك انتاجها حتى حزيران القادم، فستبحث فى الاجتماع القادم وضع السوق النفطية بشكل تفصيلى وتأخذ القرار المناسب."

وأوضح العطية أن أسعار النفط شهدت تذبذبا كبيرا في الآونة الأخيرة، بما يجعل من الصعب الحديث عن نطاق سعرى جديد لنفط أوبك قبيل استقرار الأسواق والأسعار.

وأكد العطية أن أسعار النفط لسلة أوبك بين ٤٠ و ٥٠ دولارا للبرميل سعر مقبول، مشيرا إلى أن ارتفاع الأسعار فوق مستوى ٥٠ دولارا للبرميل فى الفترة الأخيرة لم يؤثر سلبيا على الاقتصاد العالمى وأسواق المال العالمية، التى سجلت أعلى مستوياتها خلال الفترة الاخيرة . وقال العطية إن أوبك جمدت العمل بسقف الإنتاج القديم الذي يتراوح بين ٢٢ و ٢٨ دولارا للبرميل، مضيفا أن لجنة الاستراتيجية تدرس وضع نطاق سعرى جديد.

وألمح العطية إلى أن أوبك ستستخدم كامل طاقتها الإنتاجية الاحتياطية رغم محدوديتها، إذا استمرت أسعار النفط في الارتفاع، وأيضا فى حالة ارتفاع الطلب العالمى على النفط فى الربع الأخير من هذا العام.

تقرير: ارتفاع قيمة الصادرات المصرية بنسبة ٢٤ في المئة في ٢٠٠٤

ذكرت وكالة انباء الشرق الاوسط المصرية الحكومية نقلا عن تقرير لوزارة التجارة الخارجية والصناعة ان الصادرات المصرية بلغت ٧,٦٩٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٤ بزيادة ٢٤ في المئة عن عام ٢٠٠٣ حين بلغت ٦,١٨٧ مليار دولار.

واضافت ان الواردات في ٢٠٠٤ كلفت مصر ١٢,٨٦٦ مليار دولار. ولم تعط الوكالة رقما مقارنا لعام ٢٠٠٣ لكن الرقم الذي اعلنه البنك المركزي لذلك العام بلغ ١٤,٨٢٠ مليار دولار.

ويبدو ان الارقام تظهر الاثار المتدة لخفض قيمة الجنيه المصري بداية من كانون الثاني ٢٠٠٣ . وبحلول نهاية ٢٠٠٣ كان الجنيه قد فقد ٢٥ في المئة من قيمته في مواجهة الدولار.

وتبين الارقام عجزا تجاريا يبلغ ٥,١٧١ مليار دولار في ٢٠٠٤ بالمقارنة مع ٨,٦٣٣ مليار دولار في ٢٠٠٣ .

وتسد مصر العجز من عائدات السياحة وقناة السويس وتحويلات المصريين بالخارج. ويوجد لديها فائض في الحساب الجاري منذ سنوات عديدة.

وارتفع الجنيه اكثر من سبعة في المئة في مواجهة الدولار منذ كانون الاول ٢٠٠٤ لكن الزيادة كانت اقل في مواجهة اليورو وهو العملة التي تسيطر على التجارة الخارجية لمصر.

ونقلت الوكالة عن التقرير ان المنتجات المعدنية استحوذت على ٤٣ في المئة تقريبا من قيمة الصادرات المصرية عام ٢٠٠٤ تليها المنسوجات والملابس الجاهزة بنسبة ١٣ في المئة ثم المنتجات النباتية بنسبة ثمانية في المئة تقريبا.

وجاءت الالات والاجهزة الكهربائية في المرتبة الاولى من واردات مصر بنسبة ١٦ في المئة تقريبا عام ٢٠٠٤ تليها المنتجات النباتية (١١,٤ في المئة). واضافت الوكالة ان اسواق دول غرب اوروبا استحوذت على اكبر قدر من الصادرات المصرية عام ٢٠٠٤ بنسبة ٣٣ في المئة تليها الاسواق الاسيوية بنسبة ٢٨ في المئة وجاءت "مجموعة اسواق متفرقة عربية وغير عربية في المرتبة الثالثة بنسبة ١٦ في المئة ثم الاسواق الافريقية بنسبة سبعة في المئة."

وجاءت اغلب الواردات المصرية في ٢٠٠٤ من دول غرب اوروبا بنسبة ٢٧ في المئة ثم من اسيا (٢٣ في المئة) تليها افريقيا (ستة في المئة).

اليابان تقرر منح السودان مساعدات بقيمة ١٠٠ مليون دولار

ذكر ان اليابان قررت منح السودان مساعدات مالية بقيمة ١٠٠ مليون دولار مساهمة منها في جهود اعادة الاعمار بعد انتهاء ٢٠ عاما من النزاعات الداخلية. واكدت ذلك محطة التلفزيون اليابانية الرسمية (ان اتش كيه) موضحة ان نائب وزير الخارجية الياباني ايشيرو ايساوا سيعلن ذلك في مؤتمر للمانحين يعقد اواسط الاسبوع . كما نقلت المحطة عن مصادر حكومية القول ان المساعدات اليابانية الى السودان ستخصص لاعمال ازالة الالغام الارضية وفي برامج تعليمية تقنية. وقالت ان من المتوقع ان ترسل الحكومة اليابانية وفدا في مهمة تستهدف الاطلاع على الجوانب التي ستقدم فيها اليابان اسهاماتها التقنية في الجهود الرامية الى اعادة اعمار السودان. وكانت الحكومة اليابانية قد اعلنت اخيرا رفضها المشاركة بقوات عسكرية في عمليات حفظ السلام الدولية التي قررت الامم المتحدة القيام بها في السودان.